اعمالها طلبا للحدث من حيث هو كالفعل ولم تقع موقع اسماء الافعال النكرة
والاولى ان التنكير فيها مل قوله والمسوغ قصد الجنس اي باعتبار ما حكاه
ليصح الاخبار لان الجنس باعتبار ذاته لا يقبل الرد لا يقع موقع ما يقبلها وقيل
المسوغ وقوعها في معرض التقسيم او كونها جارية على موصوف محذوف اي
تفكير يرة اسم نكرة ولذا قال قابل بالنكرة كبيرة ولم يقل قابله لا روصفي النكرة
والمعرفة قابلها بالاسم وهو مذكر كما تقول العلامة حاضر ويحتمل ان يكون
قابل مبتدا موخرا ونكرة خبرا مقدما على ارادة الوصف واضافة قابل الى ال
من اضافة الوصف لمعموله وقول بعض ارباب الحواشي اي حاجة الى هذا
مع ان نكرة معرفة بالعلمية للاسم المنكر كما صرح في التصريح فيعترض
عليه بمثل ما اعترض هو به على المكودي فيما سبق على قوله وكلمة الخ
غير سديد لان الحق انه اسم جنس فيها وعلى تنكيره يدل دليل دخول ال عليه
ونقله من معناه الاصلي الى الاسم المنكر لا يقتضي جعله علما فتامل
قوله لضرورة او لمح وصف الخ فالزايد للضرورة كقوله باعد ام العمرو
عن اسيرها حراس ابواب على قصورها والتي للمح الوصف كالحارث
والعباس فان قلت ال في الحارث ونحوه مؤثرة للمح الوصف فهي واردة على
اطلاقه قلنا التي للمح الصفة لم تؤثر في الاسم الذي دخلت عليه اثرا
من تعريف او غيره وانما تنبهت على اصله وانه كان صفة على ان المتبادر
من قوله موثرا ثابت التعريف ولذا قال الشارح فانها لا توثر فيه تعريفا
قوله لانها الاصل اي السابق والغالب ولا نظر الى معارضة اصالة النكرة
بالنسبة المعرفة لان النكرة لا تتزاحم وهذا مذهب البصريين وزعم
الكوفيون ان كلا منهما اصل قوله الاولى اسم نكرة اي دال على معناه حتى المبهم
فانه ان كان من جهة نكرة فظاهر وان كان معرفة فلتلك المعرفة اسم نكرة
قوله وبوجه كثير من النكرات الخ اي كاحد وعريب وديار وطابك وحصى

وحصل

وحصل الى غير ذلك قوله والمستعمل كان الظاهر ان يقول والكثير بدل المستعمل
قوله ثم بعد ذلك بوضع الاسم العلم واللقب والكنية هكذا في النسخ وكان
الاولى يوضع له العلم الاسم الخ كما سياتي في قوله واسما اتى وكنية ولقبا وعبارة
شرح الجامع وقدم النكرة لما قاله سيبويه من انها الاولى والمعرفة طارية عليها
فبل الا ترى لا تجد معرفة الا ولها اسم نكرة ولا عكس لان الشي اول وجوده تلزمه
الاسماء المشتركة العامة كذكر وانثى وانسان ثم تعرض له الاسماء الخاصة كالاعلام
والكنى والالقاب وقال الكوفيون وابن الطراوة انقسام الاسماء الى ما لزم التعريف
كالمضمرات والى ما التعريف فيه قبل التنكير كزيد وزيد اخر والى ما التنكير
فيه قبل التعريف يبطل ما ذكره سيبويه قال الشلوبين لم يثبت سيبويه الا
حال الوجود لا ما قبله هو لا واذا انظر الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف
لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذ الجنس او النوع لا
يختلط بغيره والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاطها بعضها
ببعض افادة المصنف قوله ثم موجود كان الظاهر ان يقول ثم شي بعده
مذكور افادة المصنف وفيه ان الشي مساو للموجود عند اهل السنة قوله
ثم حيوان كان الاولى ان يقول ثم نام ثم حيوان قوله وكل واحد من هذه الثلاثة اعم
الخ قال بعضهم الضابط ان النكرة اذا دخل تحتها غيرها ولم تدخل تحت شي
فهو انكر النكرات فان دخلت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الى
ما دخل اعم والى ما دخلت تحته اخص قوله كل عالم رجل ولا عكس فيه تامل
لصحة اطلاق لفظ عالم على الملك والجن بل على الله سبحانه وتعالى ولا يطلق رجل
على ما ذكر وقد يقال المراد العالم من بني ادم قوله وغيره اي مع الضمير مع كون
المرجع متعددا لكون العطف باو قوله اذ لا واسطة اي على الاصح وبعضهم
اثبت واسطة وهو الاسم الخالي من ال والتنوين كمن وما ومتى واين وكيف قوله
واستغنى بحد النكرة الخ يوخذ منه ان قول المصنف نكرة قابل ال الخ تعريفها فيكون

Copyright © King Saud University